الورقة المفاهيمية للمنتدى الوطني الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

"حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: حماية، تمكين"

المقدمة:

تعتزم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظيم المنتدى الوطني الثاني خلال يومي 12 و13 من شهر سبتمبر 2023 تحت عنوان "**حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة: حماية، تمكين**" باعتباره أحد أهم شواغل حقوق الإنسان في المجتمع القطري؛ وذلك بعد أن لمست اللجنة أهمية مراجعة الجهود الوطنية المعنية بحماية هذه الفئة الاجتماعية التي تشكل نحو (0.68%) من سكان دولة قطر وفقاً لإحصاءات جهاز التخطيط والاحصاء لعام 2020.

وتُنظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منتداها الثاني بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة اعمالاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين بتاريخ 21 فبراير 2023 بشأن تعزيز التعاون بينهما باتجاه حماية وترقية حقوق الإنسان في مجالات دعم وتمكين الأسرة، والمرأة، والطفل، وذوي الإعاقة، والمسنين. علماً بأنَّ المنتدى الوطني الذي تعقده اللجنة سنوياً ضمن خطتها الاستراتيجية يمثل احدى آلياتها المعنية بمتابعة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الدولة. وقد سبق لها أن عقدت منتداها الأول بالشراكة مع وزارة الداخلية حول "دور مؤسسات إنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان اثناء مونديال كأس العالم فيفا – قطر2022" على مدار يومي 12-13 سبتمبر 2022 تحت شعار "الحق في الرياضة وكأس العالم فيفا – قطر 2022 ثقافة وطنية ولغة سلام وتفاهم عالمية".

سياق اختيار الموضوع:

تطور الاهتمام العالمي بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة خلال العقود الماضية؛ إذ شهد عام 1981 أول اهتمام عالمي بهذه الشريحة الاجتماعية عندما تم تخصيصه بوصفه عاماً دولياً للمعاقين، ثم أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 القواعد الموحدة بشأن تحقيق الفرص للمعاقين، ثم شهد عام 2008 دخول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ، والتي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها لغاية تاريخه (186) دولة.

وعلى الرغم من أنَّ الاتفاقية المذكورة تبنَّت النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع قضية الإعاقة، وهدفت إلى تحويل الأشخاص ذوي الإعاقة من طاقة إنتاجية معطلة إلى طاقة إنتاجية منتجة في حدود

امكانياتهم وقدراتهم؛ من أجل أن يكون لهم دور فعال ومستقل في بناء المجتمع، إلَّا أنَّ النظرة الفاحصة للكثير من التشريعات والسياسات والممارسات في العديد من الدول الأطراف – وفقاً للملاحظات والتوصيات الختامية الصادرة عن اللجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عقب فحص التقارير الأولية والدورية المقدمة إليها – تُشير إلى الكثير من التحديات والعوائق التي تعترض الإعمال الكامل لأحكام الاتفاقية، والتي غالباً ما تكون محصّلة سيطرة النسق التقليدي الطبي والخيري والعاطفي في التعامل مع قضية الإعاقة.

ومن هنا، تُمثل المراجعة الدورية المنتظمة لواقع حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فرصةً مهمةً لتقييم هذا الواقع من منظور حقوق الإنسان، ومن ثم تفعيل احترام وحماية وإعمال حقوقهم وتمكينهم من العيش في المجتمع الذي يقبلهم، والقادر على تجاوز النظرة النمطية التقليدية التي تعزلهم وتمنع اندماجهم الحر والمستقل في المجتمع؛ أسوة بالأفراد الأخرين وعلى قدم المساواة معهم دون تمييز على أساس الإعاقة.

أهمية الموضوع وطنياً:

يُؤكَّد الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004 على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوق الإنسان بموجب الأحكام الواردة في البابين الثاني والثالث منه. كما كانت دولة قطر من أوائل الدول التي شاركت في المفاوضات التي أدَّت إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2008، وصادقت عليها في العام نفسه بموجب المرسوم رقم (28) لسنة 2008، ولم تتحفظ على أي من أحكامها. وبعبارة أخرى يمكن القول أنَّ دولة قطر كانت جزءاً فاعلاً وحيوياً في مرحلة التأسيس للاتفاقية المذكورة. وكذلك صادقت دولة قطر عام 2018 على اتفاقية مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. علماً بأنَّ قطر قدَّمت تقريرها الأولي للجنة الدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2012، ولاحظت اللجنة المذكورة في ملاحظاتها وتوصياتها الختامية الصادرة على التقرير الأولي عام 2015، أنَّ دولة قطر اتخذت خطوات إيجابية نحو تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة. كما قدَّمت دولة قطر تقريرها الدوري إلى اللجنة ذاتها عام 2022 المزمع مناقشته في وقت لاحق.

هذا وقد أصدر الفريق المعني بالاستعراض الدوري الشامل تقريره عن دولة قطر عام 2019 الذي تضمَّن عدداً من التوصيات والاستنتاجات بشأن تعزيز حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ شملت الإشادة برؤية قطر الوطنية في حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد الاستراتيجية الوطنية للتوحد، والدعوة إلى مواءمة تشريعاتها

الناظمة لحقوق المعاقين مع أحكام الاتفاقية الدولية وزيادة ادماج المعاقين واشراكهم في استراتيجيات إدارة تغير المناخ، فضلاً عن تمكين المعاقين من التعليم الجيد وغيرها.

ويُشار إلى أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قدَّمت عام 2015 مرئياتها على قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي أُقرَّ قبل اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا يزال هو الناظم لحماية حقوق الأشخاص المعاقين؛ وذلك بهدف مواءمته مع أحكام الاتفاقية المذكورة. علماً بأنَّ دولة قطر – خلال السنوات الماضية – اتخذت جملة من التدابير المعنيَّة بحظر التمييز على أساس الإعاقة، فضلا عن ادراج وتوفير الترتيبات التيسيرية التي هي بمثابة المحرك الرئيسي لحماية حقوق ذوي الإعاقة، ومنها على سبيل المثال، تبني التشريعات لحصة (2%) لذوي الإعاقة في وظائف القطاعين العام والخاص، إلى جانب تبني خططها الاستراتيجية للتنمية برنامجاً دامجاً للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية المستدامة؛ تماشياً مع مبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وبشكل يضمن مشاركة الجميع في العمل، والإنتاج، والتمتع بحياة مستقلة كريمة، إذا ما اتيحت له الفرصة المناسبة والبيئة المُمكنة. وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج طيبة في تحسين أوضاع ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم حتى أصبحت دولة قطر تُوصف بأنَّها ضمن أفضل الدول الصديقة لذوي الإعاقة في كافة المجالات، وبخاصة في البنية التحتية وشبكة النقل والمدن الصديقة للمعاقين التي شيَّدتها خلال العقد الماضي.

وفي إطار تعزيز الجهد العالمي المعني بحماية حقوق ذوي الإعاقة استضافت قطر المؤتمر الدولي حول الإعاقة والتنمية عام 2019، والذي أصدر اعلان الدوحة لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة حول العالم، بما وفَّر اطاراً مرجعياً لدمج ذوي الإعاقة في خطط التنمية وضمان حقوقهم في السياسات الخاصة بالتعليم والصحة والتوظيف وغيرها من المجالات.

وتُذكِّر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنَّ المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني المعنيَّة بالإعاقة، قد أدَّت دوراً مهماً في حماية حقوق ذوي الإعاقة وتمكينهم من العيش المستقل وادماجهم في المجتمع، وتجويد فرص حياتهم، والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى على المستويين الدولي والإقليمي، ومُتابعة آخر المستجدات والتوجهات الحديثة الخاصة بقضية الإعاقة.

الهدف العام للمنتدى:

يهدف المنتدى إلى توفير منصة حوار وطني لتبادل المعرفة والخبرات، وبناء القدرات، ومراجعة التشريعات والسياسات والخطط والبرامج المعنية بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، وتعزيز اندماجهم في المجتمع أسوة بباقي الأفراد والشرائح الاجتماعية؛ وذلك تنفيذاً لالتزاماتها الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الأمر الذي سيؤدي إلى تسليط الضوء على واقع حقوقهم وفحص مدى تمتُّعهم بها فعلياً.

<u>وعليه، يسعى المنتدى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:</u>

- تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل دمجهم في المجتمع تحقيقاً لرؤية قطر الوطنية 2030.
- اشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم والمنظمات التي تمثلهم وكافة أصحاب المصلحة، في وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الرامية إلى حماية حقوقهم، وصنع القرارات المتعلقة بهم في القضايا والمسائل الأخرى.
- دفع الجهات المعنيَّة بالإعاقة في قطر إلى وضع التوصيات التي من شأنها تقديم الحلول المناسبة للتحديات والمشاكل التي يُواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس النهج القائم على حقوق الإنسان.
- ابراز وتوثيق وتعزيز الممارسات الوطنية الفضلى في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي من شأنها التغلب على تحديات الإعاقة، وضمان استقلالهم ودمجهم في المجتمع؛ بوصفهم عناصر فاعلة كغيرهم من أفراد المجتمع، فضلاً عن الاستئناس بالممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال ودراسة إمكانية تطبيقها على الصعيد الوطني.
- توعية المجتمع القطري وتثقيفه بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع جميع مؤسساته على الاهتمام بمسألة الإعاقة بوصفها مسألة حقوقية وليست مسألة طبية أو ذات بعد خيري وتعاطف انساني، مع أهمية تغيير الصورة النمطية عنهم، والتي تعزلهم عن المجتمع ولا تسمح لهم بالتفاعل معه كأعضاء لهم حقوق أسوة بغيرهم.

المشاركون في المنتدى:

يستضيف المنتدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقضية الإعاقة في دولة قطر وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أهم هذه الجهات:

- ذوي الإعاقة وأسرهم بوصفهم أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- مجلس الشورى والمجلس البلدي بوصفهما الهيئتين المنتخبتين من المواطنين.
- الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية المعنيَّة بذوي الإعاقة.
- منظمات المجتمع المدني المعنية بالإعاقة والمنظمات ذات الطابع الخيري والإنساني.
- الجامعات والمؤسسات البحثية المعنيَّة بذوي الإعاقة، فضلاً عن الباحثين والأكاديميين ذوي العلاقة.
- ممثلو قطاع الأعمال والمبادرات الوطنية المعنيَّة بالمسؤولية الاجتماعية.
- وسائل الاعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة بالإضافة إلى الأشخاص المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي.
- المحامون وممثلو الجمعيات في دولة قطر.
- ممثلو المنظمات الدولية المعنيَّة بحقوق الإنسان في دولة قطر.

علماً بأنَّ المنتدى يقوم على فكرة أن تكون المشاركة الأساسية في تقديم الأوراق والمداخلات للأشخاص ذوي الإعاقة واسرهم والمنظمات التي تمثلهم؛ بوصفهم أصحاب المصلحة الأساسيين المعنيين بتحدي الإعاقة، وتفعيلاً لأحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحث على اشراكهم الفعَّال في وضع وتنفيذ التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تنفيذ أحكامها، وصنع القرارات المتعلّقة بهم في القضايا والمسائل الأخرى. كما سيوفَّر المنتدى مشاركة بارزة لنماذج من ذوي الإعاقة من أجل الحديث عن تجاربها والتحديات التي واجهتها والحلول التي ابتدعتها في طريق النجاح.

تاريخ المنتدى ومكان انعقاده:

يُعقد المنتدى بشكل حضوري على مدار يومي 12 و13 من شهر سبتمبر 2023 بفندق الريتز كارلتون – قاعة الوسيل.

فعاليات جانبية لذوي الإعاقة ومؤسساتهم وأصحاب المصلحة على هامش المنتدى

يُنظم على هامش المنتدى معرضاً تقام فيه أعمال وأنشطة وفعاليات لمنظمات ذوي الإعاقة والشركات والمؤسسات المعنية بهم في دولة قطر؛ وذلك بهدف تعريف الرأي العام بقضية الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، علماً بأنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستقوم بعرض وثائقها وأعمالها عن حماية ذوي الإعاقة على مدار العشرين عاماً الماضية منذ تأسيسها.

مخرجات المنتدى:

ستقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنشر أعمال المنتدى في وثيقة الكترونية وأخرى مطبوعة بعد انتهائه، كما سترسل توصيات المنتدى إلى جميع الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنيَّة بالإعاقة، بوصفها خارطة طريق وطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم ودمجهم في المجتمع. كما ستكون التوصيات ضمن مرئياتها في التفاعل مع كافة الجهات من أجل تطوير التشريعات والسياسات والبرامج الخاصة بحقوق المعاقين استناداً إلى النهج القائم على حقوق الإنسان.

وتُشير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنَّ المنتدى سيُسفر عن ابراز جهود دولة قطر في مجال حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد سنوات من العمل المنظم في هذا المجال، وبحيث يتم تجميع تلك الجهود التي قامت بها كافة الجهات المعنيَّة بالإعاقة في المجالات الصحية والتعليمية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها. فضلاً عن توطيد أواصر التعاون بينها في ابتداع الحلول العلمية القائمة على منظور حقوق الإنسان في توجيه طاقات ذوي الإعاقة وادماجهم في المجتمع إعمالاً لأهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب.

وتأمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن يُشكل هذا المنتدى قيمة مضافة في خلق ثقافة عامة لدى المجتمع القطري في تقبل واحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع وكيانه الإنساني وتنميته المستدامة أسوة بالأخرين وعلى قدم المساواة معهم.